القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الاسرائيلي ، الاثنين، 8 يناير 2024

في التقرير:

- **الجيش الإسرائيلي انتقل رسمياً إلى "المرحلة الثالثة" من الحرب في قطاع غزة**
- **إسرائيل تضغط على مصر لمساعدتها في مكافحة التهريب في منطقة فيلادلفيا**
- **القاضي المتقاعد أهارون باراك سينوب عن إسرائيل في الإجراءات أمام محكمة العدل في لاهاي**
- **مصادر في المؤسسة الأمنية: من المتوقع أن يطالب لينكولن إسرائيل بالسماح لسكان شمال قطاع غزة بالعودة إلى منازلهم**
- **ممثلو أهالي المختطفين العائدين من قطر: "تلقينا رسالة مفادها أن وقف إطلاق النار سيسرع تقدم المفاوضات"**

الجيش الإسرائيلي انتقل رسمياً إلى "المرحلة الثالثة" من الحرب في قطاع غزة

موقع "واللا!"

انتقل الجيش الإسرائيلي رسمياً إلى المرحلة الثالثة من الحرب في قطاع غزة. وتشمل المرحلة الثالثة الانتقال إلى غارات على مستوى الفرق، بدلاً من غارات الكتائب، كما تم

القدس عاصمة فلسطين

تنفيذها حتى الآن. وفي الأيام الأخيرة، تم تنفيذ غارات على بيت لاهيا والشجاعية والدرج والتفاح، ولا يستبعد الجيش الإسرائيلي إمكانية عودته في المستقبل إلى تشكيلات قتالية على نطاق فرق، كما اعتاد في المرحلة ب. وفي جنوب قطاع غزة، ستواصل الفرقة 98 القتال العنيف ضد لواء خان يونس. ولم يتم اتخاذ قرار حتى الآن بشأن المناورة في رفح.

ويقدر الجيش الإسرائيلي أنه على الرغم من التقدم في القتال في قطاع غزة، فإن حماس لا تزال قادرة على إطلاق الصواريخ من شمال ووسط قطاع غزة – وهو يستعد لذلك.

وبتوجيه من المستوى السياسي، تمنع الفرقة 99، المسؤولة عن تقسيم القطاع إلى قسمين، عودة المواطنين الفلسطينيين من جنوب القطاع إلى شماله. ودعا وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، خلال مؤتمر صحفي في قطر، إلى السماح للمواطنين الفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم في شمال قطاع غزة "في أسرع وقت ممكن، ويجب عدم الضغط عليهم لمغادرة غزة."

وفيما يتعلق بالفريق الذي سيحقق في فشل 7 أكتوبر ومسار القتال في الأشهر الثلاثة الماضية، يدعي الجيش الإسرائيلي أن رئيس الأركان هليفي أوضح أن هذه ليست لجنة تحقيق خارجية بل "فريق تحقيق داخلي"، لم يتم حتى الآن صياغة "صلاحياته". وأوضح الجيش الإسرائيلي أن هذا الفريق لن يكون بديلا عن لجنة الفحص ولجنة التحقيق.

إسرائيل تضغط على مصر لمساعدتها في مكافحة التهريب في منطقة فيلادلفيا

القدس عاصمة فلسطين

"معاريف"

تمارس إسرائيل ضغوطا على مصر لمساعدتها في مكافحة ظاهرة التهريب التي تقوم بها حماس في منطقة فيلادلفيا، على الحدود بين قطاع غزة ومصر، لكن القاهرة تراكم الصعوبات في هذا الشأن، حسبما أوردت "وول ستريت جورنال"، يوم أمس (الأحد).

ونشرت الصحيفة نقلا عن كبار المسؤولين المصريين، أن إسرائيل طلبت من القاهرة تركيب نظام إنذار على طول المحور، حتى تتمكن إسرائيل من معرفة كل محاولة تقوم بها حماس لإعادة بناء الأنفاق تحت الأرض، ومحاولة إدخال الأسلحة إلى القطاع. وقال المسؤولون الكبار أيضًا إنه إذا أرسل النظام في المنطقة تنبيهًا، فإن إسرائيل ستطلب، أيضًا، الإذن بإرسال طائرات استطلاع مُسيرة إلى المنطقة.

وردا على ذلك، أعلنت القاهرة أنها ستدرس الموافقة على تفعيل نظام الإنذار على طول المحور، لكن تفعيل الطائرات المسيرة "سيشكل انتهاكا للسيادة المصرية". ولا تزال المفاوضات التي تبلورت خلال الأسبوعين الماضيين عالقة، بحسب تلك المصادر المطلعة على التفاصيل. ويأتي نشر التقرير بعد أن أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو علناً أن محور فيلادلفيا يجب أن يكون في أيدي إسرائيل.

وقال نتنياهو قبل نحو أسبوع إن "محور فيلادلفيا، أو بالأحرى القوس الجنوبي، يجب أن يكون في أيدينا وأن يتم إغلاقه. وأي ترتيب آخر لن يضمن نزع السلاح الذي نريده ويجب أن نضمنه". هذا التصريح الحاد فاجأ الكثيرين، حيث أن قطاع رفح بشكل عام – ومحور

القدس عاصمة فلسطين

فيلادلفيا على طول حدود غزة مع مصر بشكل خاص – يعتبر بؤرة إشكالية لم تعالجها إسرائيل بشكل كبير حتى الآن في قطاع غزة، وهذا في المقام الأول في ضوء التحديات السياسية التي تواجه مصر. وتخشى القاهرة من احتمال امتداد الحرب إلى أراضيها وتسلل موجات من اللاجئين إليها.

رفح، المدينة الواقعة في أقصى جنوب قطاع غزة، هي المدينة المركزية الوحيدة في قطاع غزة التي لم تعمل فيها القوات البرية الإسرائيلية بشكل ملحوظ حتى الآن. والافتراض هو أن التعامل مع قضية رفح سيتم تأجيله إلى بعد الإعلان الإسرائيلي الرسمي عن الانتقال إلى المرحلة الثالثة من الحرب، والتي يتوقع أن تكون "أقل كثافة"، حسب تعبير المؤسسة الأمنية، وأن تركز على الغارات الاستخبارية الموضعية وليس على النشاط المكثف لقوات كبيرة لاحتلال الأراضي كما يحدث الآن في شمال قطاع غزة، وفي الوسط، وفي محافظة خانيونس.

ويتجمع الآن في رفح مئات الآلاف من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من مناطق أخرى في قطاع غزة، ومن المتوقع أن يكون التعامل مع الأمر معقدًا بشكل خاص لأنه، بالإضافة إلى البنية التحتية الإرهابية الواسعة هناك، تعتبر رفح "عاصمة التهريب" في القطاع.

القاضي المتقاعد أهارون باراك سينوب عن إسرائيل في الإجراءات أمام محكمة العدل في لاهاي

"هآرتس"

القدس عاصمة فلسطين

قررت إسرائيل تعيين الرئيس السابق للمحكمة العليا، البروفيسور أهارون باراك، قاضيًا مؤقتا في محكمة العدل الدولية في لاهاي، أثناء النظر في الالتماس الذي قدمته جنوب أفريقيا ضد إسرائيل. ويعمل في المحكمة 15 قاضيًا من 15 دولة، ويُسمح لإسرائيل وجنوب إفريقيا بتعيين قاضين، ينوب كل واحد منهما عن البلدين الاستماع إلى الالتماس.

وكانت المستشارة القانونية للحكومة، غالي بهراف ميارا، قد أوصت باختيار باراك للمنصب، فوافق رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على اقتراحها. وقالت مصادر في وزارة القضاء لـ "هآرتس" أمس (الأحد)، إن باراك "هو الأجدر والأصلح لمنصب من يدافع عن إسرائيل ضد الادعاءات بأنها ترتكب جرائم إبادة جماعية". وبحسب المصادر فإن باراك هو الفقيه الإسرائيلي صاحب الاسم الأكثر شهرة في العالم. في المقابل، قال خبراء قانونيون تحدثوا إلى "هآرتس" إن باراك "مرتبط بقوة بالمؤسسة القانونية الإسرائيلية"، وبالتالي، بحسبهم، ربما كان على إسرائيل تعيين قاضٍ من الخارج لينوب عنها.

باراك، البالغ من العمر 87 عاماً، شغل منصب قاضي في المحكمة العليا لمدة 28 عاماً، بين عامي 1978 و2006 – وشغل منصب رئيس المحكمة طوال 11 عاما. ويزعم منتقدو باراك أنه أعطى للمحكمة في أحكامه صلاحيات أكثر من اللازم . وهو ما أخل بالتوازن بين السلطات . وأن أحد أسباب ضرورة الانقلاب هو "الثورة الدستورية" التي قادها. وجرت طوال عام 2023، عدة مظاهرات لمؤيدي الانقلاب أمام منزله.

القدس عاصمة فلسطين

ورحب الوزير جدعون ساعر (معسكر الدولة) باختيار باراك وقال إنه "في لحظة الحقيقة، يفسح التحريض والتشهير ونزع الشرعية الطريق أمام المكانة الدولية والسمعة الطيبة والمهنية التي اكتسبها على مدى عقود". وقالت عضو الكنيست كارين الهرار (يوجد مستقبل)، وهي عضو في لجنة اختيار القضاة، إنه على الرغم من أنهم "تظاهروا ضده وحولوه إلى عدو للأمة"، إلا أن باراك انتخب لأنه، على حد تعبيرها، "هو خبير قانوني وواسع المعرفة ويحظى بالاحترام في العالم".

كما رحب رئيس معسكر الدولة، الوزير بيني غانتس، بالتعيين، قائلا إنه "قرار صائب وسليم"، ووفقا له، فإن باراك "وطني إسرائيلي سيقف دائما إلى جانب الدولة التي يحبها كثيرا". وقال وزير الداخلية موشيه أربيل (شاس): "هذا درس آخر لنا جميعا، لأنه في الوقت الحقيقي يتغلب عامل الوحدة على عامل الانقسام، وسنقف جميعا معا ونقول 'نحن مستعدون' عندما نستدعى للدفاع عن بلادنا كرجل واحد وبقلب واحد."

وأعلنت محكمة العدل الدولية، أنها ستستمع يومي الخميس والجمعة إلى التماس جنوب أفريقيا للتحقيق مع إسرائيل بشأن جرائم الحرب في قطاع غزة. وفي الاستئناف الذي قدمته إلى المحكمة، اتهمت جنوب أفريقيا إسرائيل "بالاستخدام العشوائي للقوة والإبعاد القسري للسكان". ويُزعم كذلك أنه من بين العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة تُرتكب "جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب"، فضلاً عن أعمال تستوفي الشروط الأساسية لتعريف الإبادة الجماعية. وتدرس إسرائيل تقديم نسخة من "الفيديو الوحشي" إلى المحكمة في لاهاي،

القدس عاصمة فلسطين

والذي يظهر وثائق من المذبحة التي نفذتها حماس في 7 أكتوبر، والذي تم عرضه حتى الآن على الصحفيين والقادة في إسرائيل وفي جميع أنحاء العالم.

وترأس هيئة المحلفين في المحكمة القاضية الأمريكية جوان دوناهيو، ويعمل إلى جانبها ثلاثة رؤساء سابقين ممثلين عن سلوفاكيا وفرنسا والصومال. أما نائب دوناهيو فهو القاضي كيريل غابوريجان من روسيا. وفي إسرائيل، يزعمون أن قرارات القضاة تعكس أحيانا المواقف السياسية للدول التي يمثلونها.

وسيمثل إسرائيل في المحاكمة، البروفيسور مالكولم شو، الخبير البريطاني في القانون الدولي. ويعتبر شو من أعظم خبراء العالم في مجاله، وسبق أن مثل أمام محكمة العدل في لاهاي. في المرحلة الأولى من الإجراءات في لاهاي، سيتعين على شو أن يتعامل مع طلب جنوب أفريقيا لإصدار أمر مؤقت، يأمر إسرائيل بوقف القتال في قطاع غزة على أساس أن أفعالها هناك تشكل إبادة جماعية. وجاء في الالتماس ضد إسرائيل أن إصدار الأمر المؤقت بوقف القتال ضروري لحماية الفلسطينيين من "المزيد من الأضرار التي لا يمكن إصلاحها". ومن الممكن أن يؤدي مثل هذا الأمر المؤقت إلى إثبات الادعاء بأن إسرائيل ارتكبت جريمة إبادة جماعية في قطاع غزة، وبالتالي التسبب في عزلتها السياسية ومقاطعتها، وفرض عقوبات عليها أو على الشركات الإسرائيلية، وعقوبات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعلى الساحة الدولية.

القدس عاصمة فلسطين

وفي الشهر الماضي، حذر رئيس النيابة العسكرية كبار مسؤولي الجيش الإسرائيلي، بما في ذلك رئيس الأركان هرتسي هليفي، من أن هناك خطرًا حقيقيًا من أن تصدر المحكمة أمرًا يأمر إسرائيل بالتوقف الفوري عن إطلاق النار في قطاع غزة. وأكدت المحامية يفعات تومر يروشلمي أن إسرائيل ملتزمة بقرارات هذه المحكمة. وإسرائيل من الدول الموقعة على اتفاقية مناهضة الإبادة الجماعية، والتي تستمد بموجبها محكمة العدل في لاهاي – التي تختص بالنزاعات القانونية بين الدول – سلطتها في النظر في الالتماس. ولهذا السبب، لا تستطيع إسرائيل أن تدعي افتقارها إلى السلطة كما تفعل فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، التي تجري إجراءات ضد أفراد عاديين.

مصادر في المؤسسة الأمنية: من المتوقع أن يطالب لينكولن إسرائيل بالسماح لسكان شمال قطاع غزة بالعودة إلى منازلهم

"هآرتس"

تدرك المؤسسة الأمنية أن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، الذي سيصل اليوم (الاثنين) في زيارة لإسرائيل، من المتوقع أن يطالب المستوى السياسي بالسماح لسكان شمال قطاع غزة المتواجدين في مناطق الإيواء الإنساني في الجنوب بالعودة إلى منازلهم. وقالت مصادر مطلعة على التفاصيل إن الأميركيين يخشون من خلق أزمة إنسانية في جنوب قطاع غزة، ويرغبون في إيصال رسالة مفادها أن القتال في شمال القطاع، كما يدور حاليا، يحتاج إلى تغيير.

القدس عاصمة فلسطين

يذكر أنه منذ دخول الجيش الإسرائيلي للمناورة البرية في غزة، اضطر سكان شمال قطاع غزة إلى عبور نهر غزة والاستيطان في الجزء الجنوبي من القطاع. ويعيش الآن حوالي مليون مدني في الخيام التي أقيمت في المناطق الإنسانية للمجمعات السكنية، ويجعل الاكتظاظ من الصعب إيصال المساعدات إلى المدنيين. وعلى الرغم من الدمار الواسع النطاق الذي خلفه الجيش الإسرائيلي في شمال قطاع غزة، فقد أثار الأمريكيون مطالب مماثلة على المستوى السياسي في الأسابيع الأخيرة – ولكن حتى هذه اللحظة، لم يسمح الجيش لسكان شمال قطاع غزة بالعودة. ويسود التقييم الآن بين كبار المسؤولين الأمنيين أن بلينكن سيطرح ذلك بشكل واضح.

كما يدرك الجيش الإسرائيلي أن القانون الدولي ينص على أنه لا يجوز إجبار أي شخص على مغادرة منزله في مناطق القتال، وبالتالي سيكون من الصعب الاستمرار في منع حركة المدنيين إلى الشمال. ومع ذلك، فإن عودة ما يقرب من مليون من سكان المدينة إن شمال قطاع غزة سيجعل الأمر صعباً للغاية بالنسبة للجيش الإسرائيلي: سيواجه الجيش صعوبة في ترك قوات كبيرة داخل القطاع، حيث سيتعرضون للاحتكاك مع السكان المدنيين، ومن المرجح أن تستغل حماس عودة السكان لمصلحتها – لذلك سيتعين على المؤسسة الأمنية تعديل طبيعة النشاط في المنطقة حتى لا تعرض القوات للخطر.

وتحدث بلينكن، أمس، عن رغبته في السماح لسكان شمال قطاع غزة بالعودة، وقال إنه يجب السماح للمواطنين الفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم. وأضاف وزير الخارجية الأمريكي

القدس عاصمة فلسطين

أنه ينوي أن يوضح لمسؤولي الحكومة الإسرائيلية أنه من المهم بذل المزيد من الجهود لمنع مقتل المدنيين في غزة.

وستكون زيارة بلينكن لإسرائيل هي الرابعة منذ هجوم حماس في 7 أكتوبر، وسيهبط في إسرائيل بعد زيارة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر وتركيا والأردن واليونان لمناقشة تطورات الحرب في غزة. وقال وزير الخارجية الأمريكي: "إن وضع الرجال والنساء والأطفال في غزة لا يزال صعباً"، مضيفاً أن "عدداً كبيراً جداً من الفلسطينيين، وخاصة الأطفال، قتلوا بسبب المياه المالحة، وأن عدداً كبيراً جداً من الفلسطينيين يكافحون من أجل الحصول على الغذاء والماء والدواء."

ممثلو أهالي المختطفين العائدين من قطر: "تلقينا رسالة مفادها أن وقف إطلاق النار سيسرع تقدم المفاوضات"

"يسرائيل هيوم"

أقام أربعة ممثلين عن أهالي المختطفين العائدين من قطر، مؤتمرا صحفيا، مساء أمس (الأحد) في ساحة المختطفين في تل أبيب.

وافتتح اللقاء دانييل ليفشيتس، وقال: "بعد أسبوع يمر 100 يوم على اختطاف أحبائنا. هذا أمر لا يمكن تصوره. ممنوع على أحبائنا البقاء في غزة في الأنفاق، بدون طعام، بدون ماء، وبدون أكسجين، ومن دون رعاية طبية، سافرنا على أساس أن الجمود في

القدس عاصمة فلسطين

المفاوضات يقتل المختطفين. لقد عملنا لعقد اجتماع مع كبار المسؤولين في الحكومة القطرية. والتقينا برئيس وزراء قطر". وأضاف: "كان من المهم بالنسبة لهم أن يستمعوا إلى وجهة نظر أهالي المختطفين. المضيفون، ومن بينهم رئيس الوزراء القطري، خصصوا كل وقتهم للاستماع إلينا وكان من الواضح أنهم يعرفون المختطفين".

وتحدثت يفعات، ابنة عم المختطفة شيري بيبس، وقالت: "الرسالة الرئيسية التي تم نقلها إلينا هي: وقف إطلاق النار سوف يسرع تقدم المفاوضات. لقد شعرنا أن الحكومة القطرية ملتزمة بالإفراج عن المختطفين وتولي لذلك أهمية قصوى. لقد أكد الجميع على أهمية إطلاق سراح كافة المختطفين. ولأعضاء مجلس الوزراء الحربي أقول: الآن هو الوقت المناسب لوضع عودة المختطفين فوق كل اعتبار. ويجب ألا نفوت أي فرصة. الجمهور سوف يدعمهم".

في غضون ذلك، قال رئيس وزراء قطر آل ثاني مساء اليوم إن "تصفية العاروري أثرت على مفاوضات التوصل إلى اتفاق، لكن قطر تواصل التوسط بين الطرفين (إسرائيل وحماس)".